

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/800
11 November 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة الثالثة والأربعون
البنود ١٢ و ٨٢ و ٨٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لمالطة لدى الأمم المتحدة

أتشرف نيابة عن وزير خارجية مالطة ، بصفتي رئيس لجنة وزراء مجلس أوروبا ،
بأن أرجو تعميم نداء مدريد المرفق الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي للبرلمانيين
والمنظمات غير الحكومية المعني بالترابط والتضامن بين الشمال والجنوب ، المعقد
في مدريد في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، وذلك بوصفه من الوثائق
الرسمية للجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٨٢ و ٨٣ من جدول الأعمال .

(توقيع) الكساندر بورغ اوليفيه

السفير

الممثل الدائم

مرفق

نداء للعمل من أجل الترابط والتضامن
بين الشمال والجنوب
(١)

أولا - الديباجة

١ - نحن أعضاء البرلمان وممثلي المنظمات غير الحكومية المجتمعين سويا في هذا المؤتمر المعقود في مدريد ، نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن مصير بلدان الشمال مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل بلدان الجنوب ، وأن الدول تعتمد كل منها على الأخرى على نحو يشكل نسيجاً معقداً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية . ورغم أن التنمية القابلة للإدامة تشكل ضرورة عالمية ، فإن العلاقة بين الشمال والجنوب لا تزال تتميز بتناقضات حادة وتفاوتات شديدة .

٢ - ونحن نعتبر أن التعاون بين الشمال والجنوب يشكل ضرورة سياسية بوصفه حتماً منطقياً وواجباً أخلاقياً في آن واحد . وأن الحس القوي بالالتزام بالقضاء على عدم التساوق في العلاقة بين الشمال والجنوب وإزالة الهياكل غير العادلة ، هو وحده الذي يمكن أن يوجد مجتمعاً عالمياً ينعم بمزيد من السلم .

٣ - إن الركود الذي أصاب التنمية الاقتصادية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، واستمرار البطالة بمستوياتها العالية ، والاحتفاظ السكاني في كثير من أنحاء العالم ، وعبء الديون غير المحتمل الذي يشغل كاهل كثير من البلدان النامية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، واستمرار تدهور البيئة على مدار فترة طويلة ، كلها عوامل ما برحت تلحق انتكاساً خطيراً باحتمالات التنمية في العالم النامي وتقضي على معظم المنجزات التي تحققت سابقاً في ميدان الكفاح ضد الجوع والفقر . ومن ثم فإن المشاكل والاختلالات التي تحيق حالياً بالعلاقات بين الشمال والجنوب تتطلب تعزيز التعاون البنّاء بين الشمال والجنوب من أجل البحث عن حلول فعالة ودائمة .

(١) اعتمده في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ البرلمان والمنتظمات غير الحكومية التابعون للدول الاعضاء في مجلس أوروبا والمشاركون في المؤتمر الأوروبي المعني بالترابط والتضامن بين الشمال والجنوب (مدريد ، ١ - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨) .

٤ - إن حقوق الانسان والديمقراطية تشكل بصورة متزايدة جزءا من منظومة عالمية من العلاقات الانسانية والهويات الثقافية تؤثر على الحياة اليومية للجميع فضلا عن تأثيرها على المجتمع السياسي . ونحن نسلّم بأن الكرامة الانسانية وحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي لها صفة عالمية وأن مستقبل أوروبا لا يمكن فصله عن أمن الآخرين الذين يشاركونها نفس الكوكب ولا عن حقهم في التمتع بالهوية الثقافية واحترام الذات والثقة بالنفس وتقرير المصير .

٥ - وإنما نكرر تأييدنا لإعلان لشبونة الذي اعتمده في عام ١٩٨٤ البرلمان الأوروبي التابعون للدول الاعضاء في مجلس أوروبا ، الذي حث أوروبا على ألا تدخر جهدا في بناء نظام دولي جديد ، يمكن له عن طريق مؤسسات عالمية أكثر قوة أن يساعد على ايجاد عالم يكون فيه كل مواطن متحررا من الجوع والقمع والتمييز ، وتتوفر فيه لجميع الاطفال فرص متكافئة لتحقيق مستقبل أفضل .

٦ - إن جميع البشر تربط بينهم مسؤولية مشتركة وسعي مشترك من أجل البقاء . وهناك حاجة ملحة إلى وجود فكر جديد وأخلاقيات جديدة في مجالي السياسة والاقتصاد تفي باحتياجات عالم مترابط عن طريق استراتيجيات للعمل التعاوني الذي تظلله روح التضامن . وفي هذا الصدد ، فإن المرأة ، بما لها من ثقافة مميزة ، لها دور أساسي . وإعلان برشلونة^(٢) يسهم في تحديد تلك الاخلاقيات .

٧ - إن أوروبا يجتمع لديها من الإمكانيات والفرصة الفريدة والمسؤولية المحددة والمصلحة المتميزة ، ما يجعلها تغير صفحة العلاقات بين الشمال والجنوب ، وتنضم مع الجنوب في مشاركة حقيقية لمناهضة الفقر ، والاعتداء على حقوق الإنسان ، والفصل العنصري .

ثانيا - الترابط والصلات المتبادلة : الغايات والاهداف

٨ - إن أوروبا لديها روابط سياسية فريدة بالجنوب ، كما أن لديها ولاية قوية من شعبيها لمكافحة الفقر في العالم . ويتضح هذا من سجل حافل بالمبادرات الرامية إلى

(٢) إعلان برشلونة ، المعتمد في نهاية الندوة المعنونة "صوت المرأة في الحوار بين الشمال والجنوب : استراتيجيات للترابط والتضامن" (برشلونة ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨) ، ويمكن الحصول عليه من الامانة العامة لمجلس أوروبا .

مساعدة العالم الثالث وتشجيع تعددية الاطراف في مجال تقديم المعونة . وأوروبا لديها من قوة التصويت في المؤسسات الدولية ما يفوق ما للدول الفنية الأخرى مجتمعة ، ومن ثم فإنها تتحمل مسؤولية خاصة في اتخاذ مبادرات لصالح العالم الثالث ، ولاسيما لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية ، وزيادة تدفق الموارد الإنمائية من القطاعين العام والخاص ، والإسهام في تعزيز القدرة الانتاجية لتلك البلدان ، وتحسين إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق ، والاضطلاع ببناء على ذلك بما يلزم من عمليات التكيف الهيكلي في الزراعة والصناعة في أوروبا .

٩ - إن زيادة قوة النمو الاقتصادي العالمي تشكل عنصرا هاما في تخفيف حدة المشاكل التي تعانيها البلدان النامية ، وفي تخفيض البطالة في الشمال والجنوب معا ، كما أن النمو في البلدان النامية يجب أن يكون متساوقا مع التنمية القابلة للإدامة . وهناك توافق متزايد في الآراء على أن تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية في هذا العالم الذي يزداد ترابطا ، هو هدف مشترك يتطلب بذل جهود مستمرة داخل إطار متعدد الاطراف يشمل جميع الدول . وعلى وجه التحديد ، فإن البلدان المتقدمة النمو تقع على كاهلها مسؤولية كفالة توفير بيئة أفضل لنمو البلدان النامية ولصادراتها ، وذلك أساسا عن طريق تنمية اقتصادات قوية داخل نظام تجاري مفتوح متعدد الاطراف ، واصلاح الاختلالات الهائلة في الحسابات الجارية ، وتحقيق مزيد من الاستقرار في أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

إن التكيف في الجنوب لا يمكن أن يحالغه النجاح إذا قام التكيف في الشمال على أساس الانكماش .

وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من مراعاة العوامل الاجتماعية والايكولوجية والإنسانية عند تقرير السياسات النقدية الدولية وبرامج التكيف .

١٠ - ووفقا لما جاء بالوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٩٨٧) ، ينبغي للدول الأوروبية أن تكشف جهودها الرامية إلى زيادة تدفق الموارد العامة لأغراض التنمية ، وفتح أسواقها أمام الواردات من البلدان النامية ، وإزالة التدابير الحمائية التي تضر بصورة جائرة بمصالح هذه البلدان ، وتشجيع الحوار البناء الواسع النطاق ذي الوجهة الفعلية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وأن تكشف جهودها في مجال تنفيذ برنامج العمل الكبير لصالح أقل البلدان نموا .

وينبغي الاعتراف بالدور الذي تؤديه الشركات عبر الوطنية في مجال التجارة ، سواء العاملة منها في مجال الإنتاج أو في مجال الخدمات ، ولاسيما من حيث أثرها على التجارة والعمالة وعمل المرأة .

وينبغي تعزيز التعاون الدولي ضد الممارسات التجارية غير المقبولة ، وبخاصة ما يتعلق بالنفايات الكيميائية والنووية والمنتجات المحظورة في أوروبا ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعداد اتفاقية لهذا المجال .

ويلزم لحل المشاكل الخطيرة التي تجابه أقل البلدان نموا من جراء اعتمادها الشديد المستمر على الصادرات من السلع الأساسية ، اتخاذ اجراءات جديدة تكفل تعويض هذه البلدان عما تعانيه من فقدان للإيرادات نتيجة لانخفاض الاسعار أو غيره من الظروف المعاكسة . وينبغي النظر في إنشاء آلية أكثر فعالية للتمويل التعويضي يمكن أن تحل محل الآليات القائمة نظرا لعدم كفايتها ، ومنها مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ومخطط تشبيت حائل الصادرات .

١١ - إن منح إعفاء من الديون سيعود بمنافع ايجابية على الشمال فضلا عن الجنوب ، لما يؤدي إليه من زيادة النمو الاقتصادي والعمالة . ويجب أن ينعكس اتجاه التدفقات الصافية للموارد من البلدان المدينة .

وينبغي المبادرة إلى تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية المثقلة بالديون وأشدّها فقرا ، وذلك بواسطة برامج ملائمة لخصم الديون أو إلغائها أو تحويلها إلى أصول ، أو عن طريق برامج ومنح بيئية ، أو برامج لإعادة جدولة تسديد الديون يتفاوض عليها مع البلدان المدينة على أساس شروط تتيح لها فرما حقيقية للنمو وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل ، يجب ايجاد الآليات اللازمة لتمكينها من الاستئثار بخصوصيات الأسواق الثانوية .

١٢ - وفيما يتعلق بأشد البلدان فقرا - ولاسيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء - فإن اعتراف المجتمع الدولي المتزايد بعدم امكانية تسديد الديون المتعلقة بالقروض الشائكة ينبغي أن يتسع نطاقه ليشمل الديون المتعددة الاطراف بما يكفل استمرار تدفق الموارد بصورة ايجابية . وسيكون من الضروري أيضا زيادة الموارد المالية لهذه

البلدان زيادة كبيرة وبشروط تساهلية . ولا يحتمل أن تطرأ زيادة على المعونة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أشد البلدان فقرا المثقلة بالدين ما لم يحرز تقدم حقيقي نحو بلوغ جميع البلدان الصناعية مستوى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي كنسبة مخصصة للبلدان النامية ، يخصص منها ٠,١٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا .

١٣ - وينبغي توفير المزيد من الموارد الاضافية للبلدان المدينة التي تستهدف تحقيق التنمية المطردة والقائمة على الاعتماد على الذات ، وإطلاق الطاقات الانتاجية للفقراء ، بما في ذلك البرامج الرامية إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى الموارد الانتاجية والخدمات الاساسية . ويجب ألا تضر أي برامج للتكيف بالوفاء بالاحتياجات الاساسية للفقراء ، وأن تتيح فترات أطول للسداد بشروط أيسر ، وأن تولي تأكيدا أكبر على السياسات المفضية الى النمو ، على أنه ينبغي أن تكفل المشروطية توفر الظروف اللازمة لتحقيق النمو العادل والمطرد ، ويجب أن تشتمل على تحديد الأهداف فيما يتعلق بمستويات معيشية مقبولة والرصد المحدد النوعية لبلوغ هذه الأهداف .

١٤ - ويجب أن تظل مسؤولية التنمية واقعة على عاتق الفئات أو المجتمعات المعنية ، وليس على عاتق مانحي المعونة الإنمائية . والسياسات التي تتبعها البلدان المستفيدة لها أهمية حاسمة ؛ وينبغي للمعونة أن تحسّن من الاحوال المعيشية لأشد الناس فقرا . ولذلك ، يجب أن يكون هناك تأكيد مستمر ، ومتزايد في بعض الحالات ، على المشاريع والبرامج التي تركز على : إنتاج الاغذية ، مع التسليم بأن النساء هن في الغالب المنتجات الرئيسيات ؛ وبرامج الحراة والبرامج البيئية التي تركز على القدرات الانمائية للوفاء بالاحتياجات الاساسية ، مثل الوقود ، وعلف الحيوان ، وما إلى ذلك ؛ والوصول إلى الإئتمانات ؛ والرعاية الصحية الأولية ؛ وبقاء الطفل ونمائه ؛ والموارد المائية والمرافق الصحية ؛ والاسكان ؛ والتعليم ، والاتصال المجتمعي ، والتعبئة ؛ ونقل التكنولوجيا التي تفيد مستخدميها والقائمين على إدارتها .

١٥ - كما ينبغي للمعونة أن تفي بمهمتها المتمثلة في تمكين الناس من الإمساك بزمام تنميتهم عن طريق : المساعدة في تكوين الجماعات - النقابات المستقلة ، ومنظمات المزارعين ، والمنظمات غير الحكومية - وتدريب القيادات ، وتنمية الوعي بالحقوق وبعمل هيكل السلطة ، والتدريب على الادارة ، والتدريب على المهارات المهنية والاساسية ، بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة .

وبغية ضمان توفير الحريات الأساسية وتعزيز الديمقراطية على نحو أفضل ، فإن مما له أهميته الحيوية تحسين قدرات العالم الثالث في مجال المعلومات والامتصالات . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي توجيه المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو تطوير هذه القدرات .

وينبغي ادماج المرأة ادماجا تاما في جميع مراحل عملية التنمية في مجالات التخطيط ، واتخاذ القرارات والتنفيذ ، والتقييم ، في البلدان المستفيدة والمانحة ؛ وبغية التغلب على حالات عدم التكافؤ الأساسية القائمة في النظام الحالي ، يجب تقييم جميع المشاريع فيما يتعلق بأثرها على المرأة .

١٦ - ويجب تكثيف التعاون الدولي لمكافحة التدهور البيئي والايكولوجي الخطير في أجزاء كبيرة من العالم النامي باعتبار ذلك أمرا بالغ الأهمية ويشترك فيه خبراء البيئة وعلماء الاجتماع وأخصائيو الانثروبولوجيا وغيرهم من الخبراء . وينبغي تقييم جميع البرامج الإنمائية في ضوء آثارها البيئية والايكولوجية . وتتطلب التنمية العالمية القابلة للاستمرار أن يتبع الذين هم أكثر شراء أساليب للحياة تكون متماشية مع الموارد الايكولوجية المحدودة لهذا الكوكب .

وينبغي التخفيف عن المجتمعات الريفية في بلدان العالم الثالث التي تعاني من ضغوط بيئية بسبب إزالة الأجراس ، والتحرر ، والجفاف ، والافراط في ممارسة الزراعة الأحادية ، وما إلى ذلك . ولذلك ، ينبغي التشجيع على حماية الموارد الجينية ، وتنويع المحاصيل ، وإعادة التحريج ، وإقامة نظم الإنتاج الزراعي السليمة بيئيا .

١٧ - وينبغي أيضا أن تعطى الأولوية في السياسات المتعلقة بالمعونة لمساعدة البلدان النامية على زيادة إنتاجها الزراعي للأغراض المحلية ، حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي الحقيقي في تلك البلدان . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للجهات المانحة أن تعيد توجيه الجزء الأكبر من معونتها نحو أساليب المساعدة الذاتية المنخفضة التكلفة التي يستفيد منها القرويون والمزارعون المحليون ، وأغلبهم من النساء ، بدلا من توجيهها إلى المشاريع الكبيرة ذات الدرجة العالية من المكننة والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات . ويجب إيلاء الاهتمام الكافي في رسم سياسات المعونة لمصائد الأسماك وتربية المائيات جنبا إلى جنب مع الزراعة ، نظرا لأنها تمثل ، في كثير من البلدان النامية ، إمكانات كبيرة لم تستكشف بعد .

١٨ - وينبغي لبلدان الشمال أن تدعم مبدأ اللجوء وأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، وذلك فيما يتعلق باللاجئين وغيرهم ممن يلتمسون اللجوء . وينبغي لها أيضا أن تنسق سياساتها سعيا إلى تحقيق توزيع أكثر عدلا فيما بينها للاجئين وملتمسي اللجوء .

وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي لبلدان الشمال أن تسهم في ضمان حماية ومساعدة اللاجئين في العالم الثالث وتهيئة الأوضاع التي لا يضطر فيها الناس إلى الفرار ، والتي تمكن هؤلاء الذين فروا بالفعل من العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية .

١٩ - وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية الأوروبية أن تعمل على تعزيز التشكيف الإنمائي - على الصعيدين الوطني والأوروبي - لكي يصبح الرأي العام الأوروبي على وعي بالترايط المتزايد بين أوروبا والبلدان النامية ، وبالحاجة إلى التضامن ، وينبغي للحكومات أن تضع سياسة للتشكيف الإنمائي وأن تخصص مزيدا من الأموال للمنظمات غير الحكومية لهذا الغرض مع احترام هويّاتها وتنوعها .

وينبغي تمكين الشبان من تحمل نصيبهم من المسؤولية في بناء أوروبا وفي وضع سياسات حقيقية للتعاون بين الشمال والجنوب .

٢٠ - ينبغي للثقافة أن تحتل مكانة جوهرية في عملية التنمية بغية إثراء الهويّات الثقافية واعطاء قوة دافعة جديدة للحوار بين الثقافات من أجل الإثراء المتبادل . إن السيطرة الثقافية للشمال هي واحدة من أخطر صور العلاقات بين القوى الدولية . ولذلك ، فإنه جنباً إلى جنب مع الكفاح من أجل الوفاء بالاحتياجات المادية للعالم النامي ، يجب بذل جهد مواز لمكافحة الأمية وتأمين وتعزيز التراث الثقافي في الجنوب .

٢١ - ومما لاشك فيه أن الحوار الذي بدأ بين الدولتين الكبيرتين وما تلاه من انفراج بين الشرق والغرب يمثلان عنصرا إيجابيا للغاية على الساحة السياسية العالمية . ومع ذلك ، فإن هذه العملية لن تحقق جدواها الكاملة ما لم ننجح في استغلال الانفراج لصالح التوصل إلى حل لاستمرار عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب . وعلى وجه أكثر تحديدا ، فإن جزءا كبيرا من الموارد التي سيتم تحريرها في الشمال (في الغرب والشرق على السواء) ، نتيجة لسياسة نزع السلاح ، ينبغي توجيهه إلى برامج التعاون الإنمائي في الجنوب .

وينبغي تشجيع بلدان أوروبا الشرقية على المشاركة بشكل أكثر نشاطا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

ثالثا - اقتراحات لاتخاذ اجراءات محددة

٢٢ - تمشيا مع الاقتراحات المتعلقة بالسياسة ، الواردة أعلاه ، ومع دعوتنا إلى اتخاذ اجراءات اوروبية أقوى من أجل إقامة علاقة بناءة بين الشمال والجنوب ، فإننا نوجه هذا النداء للقيام بما يلي :

إلى الدول الاعضاء في مجلس أوروبا :

- إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى تحقيق المزيد من التضامن واقامة علاقة منصفة بين الشمال والجنوب ؛

- توسيع نطاق اهتمامها التقليدي بحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، ليشمل شعوب العالم الثالث ، ولاسيما الشعوب التي تعاني من التمييز العنصري والفصل العنصري ؛

- اتخاذ تدابير للمساعدة على إنهاء الفصل العنصري ، ومساعدة ضحايا الفصل العنصري ، ومواصلة زيادة دعمها لدول خط المواجهة ، والتنديد بأي تشريع يصدر في جنوب افريقيا يمنع تقديم المساعدات الاجنبية المالية إلى معارضي الفصل العنصري ؛

- اتخاذ اجراءات ضد انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب في أوروبا والتي ما فتئت ، على نحو متزايد ، تعرّض العمال المهاجرين واللاجئين إلى انتشار كره الاجانب والتعصب والعنصرية والتمييز والإهمال ؛

- العمل ، كذلك ، من أجل تحقيق اندماج العمال المهاجرين وأسرهم اجتماعيا واقتصاديا ، على نحو أفضل ، في المجتمع الأوروبي ، وفقا لتوصيات مجلس

أوروبا المتمثلة بالموضوع ولاسيما الاتفاقية الأوروبية المعنية بالمركز القانوني
للعمال المهاجرين ؛

- بذل جهد خاص لمساعدة الديمقراطيات الناشئة أو المعرضة للخطر في الجنوب
على تحسين الظروف لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية معجلة ومعتمدة على نفسها وقابلة
للإدامة ؛

- التأكد من مراعاة الشركات عبر الوطنية والمصارف التجارية للمبادئ
التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي ؛

- تأسيس آليات لتقييم أثر التدابير الحمائية ؛

- العمل عن كثب مع البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي ، خلال جولة أوروغواي الجارية من مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن
التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ؛ من أجل وضع سياسات زراعية أكثر
تنسيقا ولاسيما لمنع "إغراق" أسواق العالم الثالث بالفواض ؛

- الاعتراف بحق البلدان النامية ، وفقا لنصوص مجموعة "غات" ، في حماية
زراعتها إلى الحد اللازم للوصول إلى إنتاج الأغذية بمستويات تضمن تحقيق الأمن
الغذائي والأسعار المجزية ؛

- الاشتراك مع حكومات العالم الثالث في تعاون وحوار متصلين بشأن أعمال
واحترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية
والاقتصادية والثقافية ، وتعزيز الديمقراطية ؛

- الاسهام في تحسين المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى العالم الثالث
من حيث الكمية والنوعية ، وإعلان الالتزام ببلوغ الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة
والمتمثل في نسبة الـ ٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي ضمن فترة زمنية متفق
عليها ، في حالة عدم القيام بذلك بعد ، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرتين
١٤ و ١٥ من هذا النداء ؛

- المساعدة ، بما يتفق مع التوصيات الواردة في الفقرة ١٦ ، على التغلب على الكوارث البيئية التي تهدد البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، والعالم ككل في نهاية المطاف ؛

- إيلاء مزيد من الانتباه للأثار التي ترتبها على مجتمعاتنا الأوروبية زيادة التكافل العالمي وما ينتج عنها من ضرورة بناء تضامن أكبر بين الشمال والجنوب . وبلوغا لهذه الغاية ، ينبغي الاستفادة بشكل أفضل من مجلس أوروبا بوصفه محفلا للحوار السياسي ، وإطارا للأنشطة الجارية في هذه الميادين ؛

- تقوية التعاون الثلاثي بين البرلمانين والمنظمات غير الحكومية في صياغة استراتيجيات انمائية لتمييز التثقيف الانمائي والوعي بعدم تساوق العلاقة بين الشمال والجنوب وإنشاء هياكل تنظيمية لهذا الغرض مع مراعاة الاقتراح البناء المقدم من رئيس وزراء البرتغال باستضافة بلده لمركز للتكافل العالمي يخدم غرض الاستمرار في عملية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والحكومات والمؤسسات الدولية ومتابعة الأفكار والهياكل المتجمعة أثناء حملة الشمال - الجنوب ؛

- اشراك الجنوب في تخطيط وتنفيذ الاجراءات المقبلة وتكثيف الاتصالات مع أجزاء أخرى من الشمال (في الشرق والغرب) بفرض القيام على نحو جماعي بزيادة الوعي العام بالتكافل والتضامن بين الشمال والجنوب .

إلى الاتحاد الأوروبي :

- زيادة تحسين المساعدة الانمائية المقدمة من الاتحاد ودوله الاعضاء وكذلك من الجهات المانحة الأخرى ؛

- التقليل ، بصورة مقبولة اجتماعيا ، من حماية منتجاتها الزراعية والعمل على إزالة معونات التصدير . وينبغي توجيه قسط كبير من المبالغ الموفرة بهذه الطريقة إلى تقديم معونة اضافية لأغراض التنمية ككل - بما في ذلك الزراعة - وعلى نحو أكثر تحديدا ، للقضاء على المجاعة في البلدان النامية . ويجب ألا يسمح للمعونة الغذائية بالتنافس مع الانتاج الزراعي المحلي ؛

- الاضطلاع ببرنامج دراسي وإعلامي خاص عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتكنولوجيا البيولوجية والجينية الجديدة على الزراعة في أوروبا والبلدان النامية ؛

- الدعوة إلى إقامة علاقات تجارية أكثر توازناً بين الاتحاد الأوروبي والجنوب ، وتحسين زيادة وصول المنتجات من البلدان النامية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ، ولاسيما فيما يتعلق بالمنسوجات والمنتجات الزراعية ؛

- ضمان ألا يضر اكتمال السوق الداخلية الأوروبية في عام ١٩٩٢ بمصالح الجنوب ؛

- فيما يتعلق بالاتفاقية الرابعة لمنطقة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، القيام بدعم العناصر الايجابية في الاتفاقية الثالثة وزيادة تحسينها في اتجاه اقامة علاقة منصفة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، وعلى الاخص بإعطاء مزيد من التأكيد لتخفيف الديون والامن الغذائي ومكافحة التدهور البيئي وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب وضرورة عكس معدلات التبادل التجاري المتدهورة في بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ . وينبغي توسيع نطاق الاتفاقية الجديدة لتشمل الجمهورية الدومينيكية وهايتي ؛

- المساعدة على العثور تدريجياً على حل دائم لمشكلة الديون بما يتفق مع التوصيات الواردة في الفقرات من ١١ إلى ١٣ ؛

إلى أعضاء البرلمان :

- مواصلة تأييد أهداف حملة الشمال - الجنوب بغية تنمية المزيد من الادراك لدى الجمهور الأوروبي بأن مصير كل من الشمال والجنوب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً أحدهما بالآخر ؛

- المساعدة على ضمان تنفيذ هذا النداء على أتم وجه ممكن ؛

- إيلاء المزيد من الاهتمام لعواقب السياسات التجارية الوطنية والدولية على الأحوال اليومية للقائمين على إنتاج وتبادل السلع والخدمات في الشمال وفي الجنوب على السواء ؛

- مراعاة إنشاء نظام رصد بشأن "المشروطة" ؛

- إيلاء الأهمية الكاملة لآراء المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في الإعداد للمفاوضات الدولية بشأن قضايا الشمال والجنوب ، والعمل مع المنظمات غير الحكومية من أجل زيادة الوضوح في عملية اتخاذ القرارات ، وإدامة روح التعاون التي تتمرساؤها في حملة الشمال - الجنوب عن طريق تسهيل الحوار مع المنظمات غير الحكومية ؛

إلى المؤتمر الدائم للسلطات المحلية والاقليمية في أوروبا :

- مواصلة العمل بغية زيادة وعي السلطات العامة والرأي العام في أوروبا بشأن الترابط والتضامن بين الشمال والجنوب ؛

- الاشتراك الكامل في أي متابعة لحملة الشمال - الجنوب ؛

- تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالأنشطة الانمائية المضطلع بها في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب بين المنظمات الوطنية والدولية التابعة للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ، وتشجيع اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لصالح التنمية ، ولاسيما في ميدان التثقيف الانمائي ؛

- تشجيع الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة في أوروبا وفي الجنوب والتي تضطلع ببرامج تتعلق بالتعاون بين الشمال والجنوب وبالتمنية ؛

إلى المنظمات الانمائية غير الحكومية ، والمؤسسات الدينية ، والمنظمات الشعبية ، والجماعات ذات المصالح الاجتماعية - الاقتصادية ، والمنظمات النسائية :

- تكثيف أعمالها في ميدان التثقيف الانمائي ، ومكافحة العنصرية والتعصب والتشجيع على ايجاد أشكال جديدة للتبصير بالثقافات وتعزيز التفاهم بينها ؛

- مواصلة التعاون الوثيق مع البرلمانين لجعلهم يهتمون عند الاقتضاء ، بمصالح الجنوب وذلك في مداولاتهم بشأن السياسات المحلية ؛

- المساعدة على إنشاء منظمات شعبية في البلدان النامية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الجنوب ؛
- بذل الجهود لتعزيز الروابط المباشرة بين المنظمات الشعبية في أوروبا ونظيراتها في العالم الثالث ، وأيضا مع هذه المنظمات في الجنوب ؛
- تنسيق مواقفها المتعلقة بالسياسة وما تتخذه من إجراءات وما تقوم به من مشاركة فيما يتعلق بالعالم الثالث ؛
- الدعوة إلى تنفيذ الاقتراحات الواردة في هذا النداء .
